المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: الدور الدبلوماسي في تنشيط سياسة العراق الخارجية بعد عام 2003
اسم الكاتب: م. صباح جابر كاظم
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6731
تاريخ الاسترداد: 2026/05/15 01:35 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الدور الدبلوماسي في تنشيط سياسة العراق الخارجية بعد عام ٢٠٠٣

م. صباح جابر كاظم
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ جهاز الاشراف والتقويم العلمي
Sabahaldeleamy@yahoo.com

الملخص :
إذا كانت الدبلوماسية هي المعيار الرئيسي لقياس نجاح أو فشل السياسة الخارجية لأي بلد، فإن تطبيق العوامل الدبلوماسية واجهت السياسة الخارجية العراقية تحديات كبيرة في تحقيق أهدافها ومصالحها. فالحفاظ على التوازن في العلاقات مع الدول الإقليمية والدولية وتعزيز روح التعاون والتوافق أمران ضروريان لتحقيق الأهداف الاستراتيجية، وبالنسبة لصانع القرار السياسي العراقي، فإنه من الضروري تجنب التنافر والتوتر في إطار العلاقات الدولية من أجل تحقيق مكاسب استراتيجية وإيجاد حلول مقبولة لجميع المشاكل. يجب أن يكون العراق قادرًا على تعزيز التعاون المتبادل بين الدول وتجنب المواجهات العدائية. لذلك، ولكي تنجح الدبلوماسية العراقية يجب أن تعمل بروح التعاون والتضامن الدبلوماسي. وعلى الدبلوماسية العراقية أن تتخذ خطوات منطقية من أجل الاستقرار والتعاون مع الدول الأخرى وبناء علاقات متينة لصالح العراق وشعبه.
الكلمات المفتاحية :الأداء الدبلوماسي، السياسة الخارجية، العراق، المحددات الخارجية للسياسة العراقية.

The diplomatic role in revitalizing Iraq's foreign policy after 2003

Lecturer . Sabah Jaber Kadhim
Ministry of higher education and scientific research
Supervision and Scientific Evaluation Apparatus
sabahaldeleamy@yahoo.com

Abstract :
If diplomacy is the main criterion for measuring the success or failure of a country's foreign policy, the application of diplomatic factors Iraqi foreign policy has faced major challenges in achieving its goals and interests. Maintaining balance in relations with regional and international countries and fostering a spirit of cooperation and consensus are necessary to achieve strategic goals. For the Iraqi political decision-maker, it is essential to avoid disharmony and tension within the framework of international relations in order to achieve strategic gains and find acceptable solutions to all issues. Iraq must be able to promote mutual cooperation between countries and avoid hostile confrontations. Therefore, for Iraqi diplomacy to succeed, it must work in a spirit of cooperation and diplomatic solidarity. Iraqi diplomacy must take logical steps to stabilize and cooperate with other countries and build solid relations for the benefit of Iraq and its people.
Keywords: diplomatic performance, foreign policy, Iraq, external determinants of Iraqi policy.

المقدمة :

تعتبر الدبلوماسية من أهم الأدوات للدولة في ضوء التفاعلات الإقليمية والدولية. ونظراً للمصالح المتداخلة والمشاكل المشتركة بين الوحدات الدولية، تكتسب الدبلوماسية أهمية كبيرة في إدارة السياسة الخارجية، ومع تطور العلاقات الدولية على الأصعدة السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية وتزايد التغيرات والتطورات في مجال العلاقات الدولية، أصبحت السياسة الخارجية تعتمد بشكل كبير على الدبلوماسية كأداة أساسية لتحقيق أهدافها.

يعكس تطور العلاقات الدولية أهمية صنع القرار الخارجي نتيجة لتفاعل الديناميات الداخلية والخارجية. فقد أصبحت عملية صنع السياسة الخارجية عملية متداخلة بين السياسة الداخلية والدبلوماسية، وأصبحت الدبلوماسية وسيلة اتصال وتفاعل تساهم في حل المشاكل والصراعات بين الدول والحفاظ على التوازن بين المصالح المختلفة على الساحة الدولية والإقليمية.

وفي السياق ذاته، تعتبر الدبلوماسية معياراً عملياً يقاس به نجاح أو فشل السياسة الخارجية لأي بلد. لذلك تواجه الدبلوماسية العراقية تحدياً كبيراً في توظيف عناصر الدبلوماسية لتحقيق أهدافها ومصالحها الأساسية. إذ يتعين على صانعي القرار في السياسة الخارجية العراقية أن يوازنوا بين علاقاتهم مع الدول الأخرى على الساحتين الإقليمية والدولية.

إن نجاح الدبلوماسية العراقية مرهون بإشاعة روح التعاون والتوافق حول القضايا المشتركة وتجنب التنافر والتوتر في إطار العلاقات الدولية. وهذا أمر ضروري لتحقيق مكاسب استراتيجية وإيجاد حلول مقبولة لمجموعة من المشاكل. يجب أن يكون الدبلوماسيون العراقيون يقظين ومتنبهين لتصرفات وسياسات الدول الأخرى على الساحة الدولية من أجل تعزيز مكانة العراق وتحسين وضعه على الساحة الدولية.

اهمية البحث :

تعتبر الدبلوماسية من أهم الأدوات التي تستخدمها الدول لتحقيق أهدافها الخارجية ومصالحها الوطنية، وتعكس سياساتها الخارجية وتعبر عن مصالحها الوطنية والأمنية. ويستند البحث في هذا المجال إلى ضرورة الفهم المتعمق للسياسة الخارجية وكيفية تأثيرها على العلاقات الخارجية للدولة.

لقد ازدادت أهمية الدبلوماسية كأداة من أدوات سياسة العراق الخارجية منذ عام ٢٠٠٣، خاصة مع التغيرات الكبيرة التي شهدتها المنطقة والعالم. وقد غيرت هذه التغيرات من ديناميكيات العلاقات الدولية وخلقت تحديات جديدة تواجه الدولة، بحيث بدأت الدبلوماسية تلعب دوراً مهماً في تعزيز مكانة العراق على الساحة الدولية. لذلك، فإن البحث في مجال الدبلوماسية والسياسة الخارجية أمر بالغ الأهمية لفهم التحديات والفرص التي تواجه الدول في عالم دائم التغير. وهذا يتطلب تحليلاً عميقاً وشاملاً للعلاقات الدولية والتفاعلات بين الدول لضمان تحقيق المصالح الوطنية والأمنية للدول في مواجهة عالم متغير.

اشكالية البحث:

ينبع سؤال البحث من سؤال أساسي: هل تعني الشكوك والتعقيدات التي تتسم بها البيئة الدولية والإقليمية، والصعوبات في تحليل التفاعلات السياسية بحاجة إلى تغيير اتجاه الدبلوماسية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ ؟ أما السؤال الفرعي الثاني فهو كالتالي: هل ستنجح الدبلوماسية العراقية في تحقيق أهدافها في ظل التحديات الراهنة سواء الدولية أو الإقليمية؟ إن تحليل هذين السؤالين يساعد على فهم أهمية تقييم دور الدبلوماسية العراقية في ضوء المتغيرات السياسية والاقتصادية الحالية.

فرضية البحث :

تؤكد فرضية البحث على أن الدبلوماسية أصبحت أداة مهمة في تنفيذ السياسة الخارجية في العصر الحديث واكتسبت أهمية كبيرة في توجيه صانعي القرار السياسي في العراق منذ عام ٢٠٠٣، وازدادت أهميتها مع ازدياد المتغيرات والأحداث على المستوى الإقليمي والدولي.

منهجية البحث:

تتبنى هذه الدراسة منهجية واضحة لتحقيق أهدافها المنشودة، وهي اتباع منهج صياغة السياسة الخارجية والمنهج التحليلي الاستقرائي لفهم وتحليل دور الدبلوماسية في تعزيز الدبلوماسية العراقية منذ عام ٢٠٠٣. وتهدف الدراسة إلى تحقيق نتائج مفيدة تسهم في تطوير الدبلوماسية العراقية وتعزيز دور الدبلوماسية العراقية في العالم.

أولاً : تعريف الدبلوماسية والسياسة الخارجية

الدبلوماسية : يمكن إرجاع أصول كلمة الدبلوماسية إلى الكلمة اليونانية (دبلوما) والتي تعني "الطي أو المضاعفة". وفقا لكالفو، يتم تعريف الدبلوماسية على أنها علم العلاقات بين الدول المختلفة، الناشئة عن تبادل المعاملات، ومبادئ القانون الدولي، والاتفاقيات. وقد عرّف محمد بدوي طه الدبلوماسية بأنها "عقل الأمة"، الذي يدمج قوتها الخام في طاقة فعالة يتم أستخدامها في الساحة الدولية.

إن الدبلوماسية الفعالة عنصر أساسي في التحقيق الفعال للمصالح الوطنية. فالدول المستقرة سياسيا قد تتمتع بدرجة عالية من الكفاءة الدبلوماسية، ولكن الاستقرار يسهم أيضا في تحسين تنظيم الهياكل الدبلوماسية والاستخدام الفعال للقوة على الساحة الدولية..(طلعت صباح ، ٢٠١٣)

تعتبر الدبلوماسية إحدى أهم الوسائل التي تستخدمها أي دولة لتنفيذ سياستها الخارجية. تُعرف الدبلوماسية بأنها من ضمن أدوات تنفيذ السياسة الخارجية، وهذا هو تعريف أحمد النعيمي للدبلوماسية. وأشار صباح طلعت إلى أن الدبلوماسية هي استخدام العقل والحكمة في التعامل مع العلاقات الرسمية بين الحكومة والرأي العام الدولي. إن العوامل الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية هي محور قوة الدولة. ويمكن للعوامل الدبلوماسية أن توسع الآفاق، فتجمع هذه العوامل معًا لتشكل القوة المتماسكة التي تدير السياسة الخارجية وتحدد موقع الدولة على سلم القوى الدولية..(طلعت صباح ، ٢٠١٣)

تُعد الدبلوماسية إحدى أهم الأدوات في تنفيذ السياسة الخارجية لدولة ما. وذلك لأن الدبلوماسية تمثل مجموعة من القواعد والمعايير التي تطورت عبر الزمن لتنظيم وإدارة العلاقات بين الأطراف في المجتمع الدولي. والدبلوماسية هي نتاج العملية التاريخية طويلة الآمد في العلاقات الدولية وتعكس كافة القضايا التعاونية والصراعية بين الدول والشعوب.علوان غانم ،٢٠١٣)

ازدادت أهمية الدبلوماسية كأداة من أدوات السياسة الخارجية بفضل تنوع أنماطها وأشكالها. فلم تعد الدبلوماسية تقتصر على السفراء والبعثات الدبلوماسية التقليدية، بل توسعت لتشمل أشكالاً وأنماطاً جديدة مثل دبلوماسية القمة والدبلوماسية العامة. وتلعب هذه التطورات دورًا حاسمًا في كسب قلوب وعقول الشعوب والتأثير على السياسات الدولية الهامة الرامية إلى تحقيق الأهداف العالمية المشتركة.(زكي فاضل ، ٢٠٠٠)

ثانياً : تعريف السياسة الخارجية

تختلف تعاريف السياسة الخارجية بين علماء السياسة بشكل عام وبين علم العلاقات الدولية بشكل خاص. فالسياسة الخارجية هي أحد أهم مجالات العلاقات الدولية لأنها تلعب دوراً رئيسياً في توجيه الدول وردود أفعالها تجاه تصرفات الفاعلين في النظام الدولي..(عبدالله .مصطفي ٢٠١١)

ويستند مفهوم السياسة الخارجية إلى برامج محددة تهدف إما إلى التأثير على سلوك الدول الأخرى أو إلى الحفاظ على الوضع الراهن في العلاقات الدولية. وهذا يعني أن الدولة تقوم باختبار وصياغة تفضيلاتها تجاه البيئة الخارجية على أساس مصالحها الوطنية الخاصة، مع الحرص في الوقت نفسه على عدم الإخلال بالوضع السياسي الداخلي..(الهرمزي سيف ، ٢٠١٦)

يمكن تعريف السياسة الخارجية بأنها مجموعة من المبادئ والأهداف التي تسعى الدولة إلى تحديدها لنفسها وتطبيقها في علاقاتها مع الدول الأخرى. وتهدف السياسة الخارجية لدولة ما إلى تغيير أو الحفاظ على الوضع الراهن، حيث يعد الأمن أحد أهم أهدافها، إلى جانب القدرات والتفاعلات المختلفة. وبالنظر إلى التحديات المعاصرة والمخاطر الناشئة، قد تتغير مقاربات السياسة الخارجية استجابة للظروف الحالية والمتغيرة، وقد تنتهج الدول سياسات دفاعية أو هجومية استجابة لهذه التحديات والمخاطر المتزايدة..(خالد يامن ، ٢٠١٠)

وقد ربط الدكتور محمد السعيد سليم السياسة الخارجية بعدد من الأبعاد، وعرّفها بأنها "برنامج عمل واضح يختاره الممثلون الرسميون لوحدة دولية ما من بين الخيارات المتاحة لتحقيق هدف محدد على الساحة الدولية". واستنادًا إلى هذا التعريف، تتحرك السياسة الخارجية في عدد من الأبعاد الرئيسية: الوحدوي، والرسمي، والمفتوح، والطوعي، والموضوعي، والخارجي، والبرنامجي. (خالد يامن ، ٢٠١٠)

يمكن تعريف السياسة الخارجية على أنها سلوك وحدة دولية تحكمها ثلاثة أبعاد أساسية: البعد الموضوعي والبعد الخارجي والبعد العاطفي. وهذا هو ما يميز السياسة الخارجية عن السياسة الداخلية، ولكن من الناحية العملية يصعب الفصل بين الاثنين، حيث إن تطور المجتمع الدولي يعني أنهما مرتبطان ارتباطاً

وثيقاً. ويجب أخذ هذا الارتباط في الاعتبار عند النظر إليها من منظور نظري. فهناك بعد مفاهيمي يميز السياسة الخارجية عن غيرها من الظواهر من الناحية التحليلية. (عبدالواحد ناظم ، ٢٠١١)

السياسة الخارجية مهمة لكل دولة لأنها تعتمد على توزيع التعريفات بين المفاهيم النظرية والإجراءات العملية. وتنطوي السياسة الخارجية على تحديد العلاقة بين الدولة والمحيط الخارجي والتخطيط والتوجيه الهادف إلى تحقيق الأهداف الوطنية. وفي حين يعتقد البعض خطأً أن الدبلوماسية والسياسة الخارجية مفهومان متشابهان، إلا أن الواقع يكشف عن اختلاف جوهري بينهما. (نوري النعيمي ، ٢٠٠٩)

فالدبلوماسية على سبيل المثال أداة فعالة في العلاقات الخارجية بين الدول، ويمكن للدول أن تعزز مكانتها ونفوذها على الساحة الدولية من خلال بناء وتعزيز العلاقات مع الدول الأخرى عن طريق الدبلوماسية. يجب دعم الدبلوماسية بكل الوسائل الممكنة بكافة أشكالها ، من أجل تعزيز العلاقات الدولية وتعزيز الاستقرار..(حقي سعد ، ٢٠١٧)

لذلك، فإن فهم السياسة الخارجية واستخدام الدبلوماسية بفعالية أمر ضروري لنجاح الدولة في الساحة الدولية. فمن خلال الاستخدام الناجح للدبلوماسية تستطيع الدول تحقيق أهدافها الاستراتيجية والتعامل بكفاءة وفعالية مع المشاكل والأزمات التي تنشأ مع الدول الأخرى. (صبري إسماعيل ، ٢٠١٣)

المطلب الثاني : محددات سياسة العراق الخارجية

السياسة الخارجية هي خطة عمل لحكومة بلد ما تهدف إلى تحقيق أهداف خارجية تعكس مصالحها الوطنية على الساحة الدولية. وتتجاوز صياغة السياسة الخارجية مجرد تحديد الأهداف واختيار الوسائل لتحقيقها وتتطلب عدداً كبيراً من الاعتبارات المختلفة التي تؤثر في صياغتها. (إسماعيل صبري ، ٢٠١٣)

تحدد السياسة الخارجية العراقية بشكل خاص بعض الملامح الأساسية للتعامل مع القضايا الدولية. تعتمد هذه السياسة على توازن بين الاهداف الوطنية والمصالح الإستراتيجية في ظل الظروف والتطورات العالمية، مما يجعلها تحتاج إلى تقييم وتحليل مستمر لضمان تحقيق الأهداف بنجاح.(مورغان كليفتون ، ٢٠١١)

أولاً : المحددات الداخلية

تعتمد السياسة الخارجية لبلد ما على عدد من المحددات الداخلية. وتشمل هذه المحددات الوضع الداخلي للبلد وتشمل العوامل الجغرافية مثل الإقليم والموقع والمناخ والتضاريس. وهناك عوامل اقتصادية مثل ندرة الموارد ووفرتها، وكفاءة الأداء الاقتصادي، وعوامل ثقافية مثل القيم والأيديولوجية والخصائص الوطنية، وعوامل سياسية مثل طبيعة النظام السياسي وطابع القيادة السياسية وفعالية الهياكل الدبلوماسية. وبالإضافة إلى ذلك، هناك عوامل الدولة القوية سواء كانت طبيعية أو اجتماعية. وبالتالي تهدف السياسة الخارجية إلى تحقيق أهداف محددة تتأثر بالوسائل المتاحة للدولة ونوعيتها..(السيد محمد سليم ، ١٩٩٩)

وفي هذا السياق، تقوم سياسة العراق الخارجية على ثوابت دستورية وقانونية تحدد آليات العلاقات مع الأطراف الإقليمية والدولية. وتتأثر هذه المقاربة بتغير موازين القوى في النظام الدولي والعولمة التي قلصت المسافات وألغت الحواجز الأيديولوجية والجغرافية والسياسية..(إسماعيل مازن ، ٢٠٠٠)

وفي ضوء هذه المتغيرات الدولية، تطورت سياسة العراق الخارجية في ضوء البيئة السياسية المعقدة والمترابطة في العالم. فقد أصبح العالم أكثر ترابطاً وأصبح ما يحدث خارج حدود بلد ما له تأثير كبير على ما يحدث داخل هذا البلد. ونتيجة لذلك، تطورت سياسة العراق الخارجية بما يتماشى مع هذه التحديات والتغيرات العالمية.. (إسماعيل مازن ، ٢٠٠٠)

يشكل الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ الإطار العام الذي تعمل ضمنه سياسة العراق الخارجية. وهذا الدستور يجسد ويحدد أبعاد التوجه السياسي للعراق ورؤيته السياسية كما يتصورها رئيس الوزراء، وهو الجهة التنفيذية المسؤولة مباشرة عن السياسة العامة للدولة. وترتكز سياسة العراق على السلم والتعايش السلمي وتعزيز أسس التفاهم والتسامح والتفاوض بين الشعوب والدول، وإضفاء المزيد من الديمقراطية والتوازن على العلاقات الدولية، وتعزيز الأمن والاستقرار، ويمكن تلخيصها على مجموعة من المحددات أهمها الظروف الداخلية للدول وتشمل العوامل الجغرافية مثل الموقع والمساحة. كما تشمل العوامل الاقتصادية مثل ندرة الموارد ووفرة الموارد وكفاءة الأداء الاقتصادي، بالإضافة إلى العوامل الثقافية مثل القيم والأيديولوجية والخصائص الوطنية..(علي مثني ، ٢٠٢٠)

وهناك أيضاً محددات سياسية، مثل طبيعة النظام السياسي وشخصية القادة السياسيين وفعالية المؤسسات الدبلوماسية. وبالإضافة إلى ذلك، هناك عوامل الدولة القوية، سواء كانت طبيعية أو اجتماعية. وبالتالي فإن السياسة الخارجية تهدف إلى تحقيق أهداف محددة، والتي تعتمد على القدرات الموجودة ونوعية الدولة..(علي مثني ، ٢٠٢٠)

وفي هذا السياق، تقوم سياسة العراق الخارجية على ثوابت دستورية وقانونية تحدد آليات العلاقات مع الأطراف الإقليمية والدولية. وتتأثر هذه المقاربة بتغير موازين القوى في النظام الدولي والعولمة التي قلصت المسافات وألغت الحواجز الأيديولوجية والجغرافية والسياسية. (السيد محمد سليم ، ١٩٩٩)

وفي ضوء هذه المتغيرات الدولية، تطورت سياسة العراق الخارجية في ضوء البيئة السياسية المعقدة والمترابطة في العالم. فقد أصبح العالم أكثر ترابطاً وأصبح ما يحدث خارج بلد ما له تأثير كبير على ما يحدث داخل هذا البلد. ونتيجة لذلك، تطورت سياسة العراق الخارجية بما يتماشى مع هذه التحديات والتغيرات العالمية. (بدوي محمد ، ٢٠١٣)

تستند السياسة الخارجية للعراق بعد عام ٢٠٠٣ إلى مجموعة من المبادئ والطروحات التي تعكس رغبة العراق في التعايش السلمي وتعزيز التفاهم والتعاون بين الشعوب والدول. وهدفها هو تعزيز الديمقراطية والتوازن في العلاقات الدولية ونشر الاستقرار والأمن في جميع أنحاء العالم..(نعاس صباح ، ٢٠١٢)

من بين هذه المبادئ وهي كالتالي:١- تأتي محاربة العنصرية والإرهاب بمكانة بارزة، خاصة أن العراق يعاني من تأثيرات الإرهاب بشكل كبير. كما أنها تؤكد على عدم إنتهاك الشؤون الداخلية للدول واحترام السيادة في كافة التفاعلات الدولية والإقليمية.(كاظم جلال ، ٢٠١٢)

٢-إن سياسة العراق الخارجية تحث على عدم استخدام الأراضي العراقية كملاذ للإرهابيين أو الأنشطة الهجومية، وتسعى إلى أن يكون العراق منبراً للحوار والسلام دون تهديد أمن أي بلد. كما تشدد على استقلالية القرار السياسي العراقي وأهمية الحفاظ على مصالح العراق فوق كل اعتبار..

٣- إن سياسة العراق الخارجية ترفض التحالفات العدائية في العلاقات الإقليمية، وتهدف إلى لعب دور إقليمي بنّاء في الدفاع عن مصالحه ومصالح دول المنطقة.

٤- إن التفاعل المعقد بين القوى الإقليمية في الشرق الأوسط يعني أن السياسة الخارجية يجب أن تتجنب الاستقطاب والمحاور في العلاقات الخارجية.

٥- رفض النزاعات والحروب كوسيلة لحل النزاعات بين دول المنطقة وتشدد على أهمية الحوار والسلام الدبلوماسي كوسيلة لإيجاد حلول دائمة وسلمية للنزاعات المحتملة.

إن هذه المبادئ والتوجيهات تحدد سياسة العراق الخارجية على المستويين الإقليمي والعالمي، حيث تلتزم جمهورية العراق بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وتسعى لبناء علاقات سلمية وإيجابية معها. وتشكل هذه المبادئ القانونية والدستورية الإطار العام لعلاقات العراق الخارجية ويجب أن تكون منسجمة مع التحديات التي تواجه صانعي القرار في بيئة سياسية دولية تتسم بالتعقيد وتعدد الأوجه التي تتسم بها تلك البيئة والصراعات والمواجهات..(كاظم جلال ، ٢٠١٢)

لذلك يجب أن تهدف سياسة العراق الخارجية إلى ضمان الأمن الوطني والدفاع عن مصالحه الوطنية في هذا السياق المعقد. إن الوضع الدولي الراهن يتطلب من العراق تبني استراتيجية سياسية تقوم على اليقظة وتحقيق التوازن والاستقرار الإقليمي والعالمي من أجل تحقيق مصالحه الوطنية بفعالية وكفاءة.

لقد أصبحت السياسة الخارجية تمثل فن التعامل مع الدول الأخرى وفقا للمصالح الوطنية، سواء أكانوا أعداء أم حلفاء. وبعبارة أخرى، فإن الدفاع عن المصالح الوطنية هو الهدف الأساسي للسياسة الخارجية. ويجب على صانعي السياسة الخارجية أن يحددوا بوضوح المصلحة الوطنية التي يسعون إلى تحقيقها. وذلك لأنها عامل مهم في نجاح السياسة الخارجية وفعاليتها..(العلي زياد ، ٢٠١٨)

فتعتبر المصلحة الوطنية هي المعيار الذي يحدد طبيعة العلاقات بين الدول (صداقة أو عداء أو تعاون). فالمصالح المشتركة المتضاربة تؤدي إلى الصراع، بينما يؤدي التعاون الدولي إلى تنسيق المصالح. ومن المهم إدراك أنه لا توجد صداقة أو عداوة دائمة في العلاقات الدولية..(عبدالله مصطفي ، ٢٠١٥)

منذ عام ٢٠٠٣، شهد العراق تغيراً كبيراً في سياسته الخارجية بسبب التحول السياسي والمشاكل التي خلفها النظام السابق. وكان من أهم التغييرات التحول من مرحلة رد الفعل إلى العمل المخطط له من أجل تحقيق التوازن الإقليمي. وعلى الرغم من التحديات التي واجهتها الحكومات المتعاقبة، فقد تحققت بعض

النجاحات في السياسة الخارجية. وعلى وجه الخصوص، تم اعتماد سياسة الانفتاح على المحيط الإقليمي والدولي منذ عام ٢٠٠٣، مما عزز التعاون والعلاقات الخارجية..(عبدالله مصطفي ، ٢٠١٥)

وتتجه سياسة العراق الخارجية نحو نهج جديد يستند إلى تجارب الماضي، ومن المتوقع أن يُنظر إلى هذه التوجهات بشكل إيجابي. وعلى الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجهه في هذا السياق، يسعى العراق إلى الحفاظ على موقعه خارج حلقة الصراع الإقليمي. كما يسعى العراق إلى بناء الثقة مع القوى الإقليمية المجاورة كجزء من جهوده لتعزيز الاستقرار والتعاون الإقليمي..(محسن عبدالامير ، ٢٠١٥)

وبالفعل، يحاول العراق البقاء بعيداً عن الاضطرابات السياسية الإقليمية، لكنه يواصل السعي للحفاظ على استقلاله وسيادته. وبالنسبة للعراق، فإن تحقيق التوازن بين الحفاظ على علاقات جيدة مع جيرانه وحل القضايا الإقليمية سلمياً أمر ضروري للاستقرار الإقليمي بشكل عام.

وفي مواجهة التحديات الكبيرة التي يواجهها، يبقى العراق واثقاً من قدرته على التغلب عليها وبناء علاقات إقليمية قوية ومستقرة. إن العمل على استعادة الثقة وتعزيز التعاون مع القوى الإقليمية هو مفتاح ضمان السلام والاستقرار في جميع أنحاء المنطقة.

ثانياً : المحددات الخارجية

وتشمل المحددات الخارجية لسياسة الدولة توزيع القوة في النظم الدولية والإقليمية، وأنماط السلوك الدولي، والاتجاهات والتوجهات في العلاقات الدولية. كما تشمل التفاعلات بين أعضاء النظام الدولي والعناصر التي تحكم السلوك الخارجي للدول، مثل القانون الدولي والأعراف الدولية.

يتم تحليل السياسة الخارجية للدول من منظور صناع القرار وتتأثر بالعوامل الاجتماعية والبيئية والمعرفية. ويمكن تحليل السياسة الخارجية للعراق من خلال دراسة السبل التي يمكن من خلالها تحقيق الأهداف الموضوعة واستخدام قدراتها بشكل مناسب. تنطوي صياغة السياسة الخارجية على حسابات معقدة ومتعددة لضمان تحقيق الأهداف المرجوة. وذلك لأن الدول يجب أن تأخذ بعين الاعتبار خطط وأهداف الدول الأخرى في تفاعلاتها السياسية الخارجية..(صالح يسري ، ٢٠١٨)

العراق بلد يستند إلى نظام سياسي قائم على الديمقراطية والتوافق. ويتميز بديناميكيات متعددة تحكم السياسة الخارجية، وغالباً ما تؤدي إلى خلافات داخلية بين الأحزاب السياسية. والواقع أن الخلافات حول مفهوم المصلحة الوطنية في البيئة السياسية الدولية جزء لا يتجزأ من السياسة الداخلية العراقية..(نامق فكري ، ٢٠٠١)

ينبغي على صناع القرار السياسي والاستراتيجي العراقي أن يهدفوا إلى بناء الدولة واستقرارها واستعادة هيبتها إقليمياً ودولياً. وعليهم ألا ينشغلوا بالصراعات والتداخلات الداخلية، بل عليهم تجاوز الاضطرابات السياسية وبناء توافق داخلي يسهم في تحقيق الاستقرار..(نامق فكري ،٢٠٠١)

. من المهم أن يكون لدى صناع القرار السياسي والاستراتيجي العراقي خطة عمل واضحة للمساهمة في تحقيق الاستقرار وبناء الدولة وتعزيز الأمن ومكافحة الإرهاب. يعود تاريخ العراق السياسي إلى قرون

خلت، لكن التغييرات التي طرأت على النظام السياسي منذ عام ٢٠٠٣ أحدثت تغييرات كبيرة قد تتعارض مع مبادئ وأهداف النظام السياسي العراقي السابق (عباس كوثر ، ٢٠١٢)

المطلب الثالث / دور العوامل الدبلوماسية فتنشيط السياسة الخارجية العراقية بعد عام٢٠٠٣.

تعتمد الدول في سياسات خارجية على أدوات وأدوات مختلفة لتحقيق أهدافها الخارجية. ويتطلب التنفيذ الناجح لهذه السياسات مجموعة من الموارد والمهارات. وبدون هذه الموارد والمهارات، يستحيل تحقيق الأهداف الخارجية. ومن المهم الاستثمار في الموارد الاقتصادية والبشرية التي تلعب دورًا رئيسيًا في صياغة السياسة الخارجية وتنفيذها..(مصباح عامر،٢٠٠٨)

١-آلية تفعيل العنصر الدبلوماسي كأداة للدبلوماسية العراقية منذ عام ٢٠٠٣.

تعتبر الدبلوماسية من أهم عوامل السياسة الخارجية لأنها تساعد الحكومات على التواصل مع أجهزة صنع القرار في الدول الأخرى وكسب موافقتها على خططها وأهدافها. وتجري هذه الدبلوماسية في سياق المواقف السياسية المتغيرة وديناميكيات الدول في البيئة الخارجية. لذا، وبما أن هذه السياسة تقوم على تفاعلات إقليمية ودولية تتراوح بين التوافق والتعاون وحالات الصراع، فمن الضروري صياغة سياسة خارجية عراقية تستجيب لهذه المتغيرات والتطلعات. وعلى صانعي السياسة الخارجية العراقية مراعاة مبادئ المبادرة والتعامل بواقعية مع الوضع الدولي والإقليمي. (حسين علي ، ٢٠١١). ولذلك يجب على العراق أن يتبنى مقاربة شمولية في العديد من جوانب علاقاته الاقتصادية والسياسية وأن يوظف واقعه وخبراته لخدمة مصالح العراق وتحقيق أفضل مصالحه. ولكي ينجح في هذا السياق، عليه أن يدرك أهدافه المنشودة مسبقاً وبدقة. (حسين علي ، ٢٠١١)

تعتبر سياسة العراق الخارجية، خاصة منذ عام ٢٠٠٣، محوراً مهماً لتوجيه سياسات البلاد وتحقيق أهدافها ومصالحها على الساحة الدولية. غير أن هذه السياسة تواجه عدداً من التحديات التي تتطلب دراسة متأنية وتدابير فعالة..(السعيدي سعد ، ٢٠١٠)

ومن هذه التحديات عدم كفاية التخطيط الاستراتيجي وعدم كفاية استشراف المستقبل. فالتخطيط الاستراتيجي يدعم السياسة الخارجية الناجحة لأنه يساعد على تحديد الأهداف والخطط اللازمة لتحقيقها بفعالية والتكاليف والمخاطر المرتبطة بها..(السعيدي سعد ، ٢٠١٠)

كما أنه من الأهمية بأن يتم تحديث الاستراتيجية الدبلوماسية بانتظام وترجمتها من رؤية وأهداف شاملة إلى إجراءات محددة وفعالة. وتلعب الدبلوماسية دوراً رئيسياً في تنفيذ السياسة الخارجية وتحقيق الأهداف. لذلك ينبغي أن توجه السياسة الخارجية العراقية جهودها نحو تحقيق نتائج إيجابية تعزز التخطيط الاستراتيجي وتسهم في بناء سمعة دولية قوية ومستدامة. (كريم كرار ، ٢٠١٨)

٢-يجب مواءمة المصالح الوطنية وترتيب أولوياتها من حيث تحديد الأهداف والأولويات في السياسة الخارجية العراقية. وينبغي للسياسة الخارجية العراقية أن تحدد أولويات أهدافها بحيث يمكن اتخاذ القرارات المناسبة عندما تتعارض الأهداف أو عندما تنقص القدرة على تحقيقها. إن المجالات ذات

الأولوية التي يجب أن تركز عليها السياسة الخارجية العراقية هي: الدفاع عن الأمن الوطني، ودعم كيان الدولة وقدراتها، والدفاع عن قيم المجتمع، وضمان رفاهية الشعب، والدفاع عن العقيدة الرسمية للدولة..(كريم كرارة ، ٢٠١٨)

٣-من حيث وحدة الرؤية السياسية، يجب أن تكون السياسة الخارجية للعراق انعكاساً لسياسته الداخلية. وعلى القوى السياسية العراقية تجنب الخلافات والاختلافات في الرؤية السياسية لضمان فعالية السياسة الخارجية. وينبغي تجنب الاختلافات في التوجهات الحزبية في السياسة الخارجية لتجنب نقاط الضعف في التفاعلات الإقليمية والدولية وضمان وضوح الرؤية ووحدة القرار..(عبد علي فاضل ، ٢٠١٩)

٤-يجب تجاوز الانغلاق الفكري والنقاشات الأيديولوجية حول تبني فلسفة واضحة في صياغة السياسة الخارجية العراقية. يجب أن تتبنى الدبلوماسية العراقية الحدود الاستراتيجية والتفكير البراغماتي لتحديد خيارات السياسة الخارجية والابتعاد عن التفكير الثنائي بين الصديق والعدو. ولا بد من وجود رؤية سياسية موحدة وتنسيق بين مختلف الفاعلين السياسيين لضمان فعالية ووضوح الدبلوماسية العراقية..(عبد علي فاضل ، ٢٠١٩)

وبالنظر إلى الوضع المضطرب وعدد الأزمات في المنطقة، يبدو أن حنكة العراق السياسية والدبلوماسية تملي عليه عدم تصعيد التوتر مع أي طرف إقليمي. وبدلاً من ذلك، ينبغي عليه أن يبادر إلى الانفتاح الدبلوماسي مع المنطقة بشكل عام ودول الخليج العربية بشكل خاص. وينبغي أن يكون العراق مستعداً للعب دور الوساطة، وأن يوازن بين الاستقرار الدستوري ومصالحه الوطنية العليا.

ومما لا شك فيه أن مستقبل سياسة العراق الخارجية ونجاح أو فشل دبلوماسيته سيعتمد على عدد من العوامل المهمة، منها الوضع الإقليمي المتنافس والاستقطاب السريع بين القوى العظمى في العالم ذات الأجندات الجماعية المتنافسة لتحقيق أهدافها وتوسيع نفوذها. كما أن هذا الوضع ينعكس سلباً على الوضع الداخلي لدول المنطقة وخاصة العراق. لذلك ينبغي على صانع القرار السياسي العراقي أن يتبنى موقفاً وسطاً بين الأمرين وأن يتجنب الانحياز لأي قوة إقليمية..(نوري أحمد ، ٢٠١٤)

وفي ظل هذا الوضع، ينبغي على العراق أن يتبنى استراتيجية دبلوماسية متوازنة وعقلانية تحمي مصالحه الوطنية وتعزز مكانته في المنطقة. ويمكن أن تكون الوساطة وتعزيز الحوار الدبلوماسي بين الأطراف المتنازعة مفتاحاً لتخفيف حدة التوتر وإيجاد حلول سلمية للنزاعات القائمة. يحتاج العراق إلى قادة سياسيين يتحلون بالحكمة وروح التوافق لمواجهة التحديات الدولية والإقليمية.

يتسم الوضع الداخلي في العراق بمبادئ الديمقراطية القائمة على التوافق والمحاصصة السياسية، إضافة إلى الاختلافات في الرأي والرؤية الأيديولوجية بين القوى والأحزاب السياسية. وقد أدى هذا التنوع إلى اختلاف المواقف من عدد من الأزمات الإقليمية. ومن أجل تحقيق وحدة الجبهة الوطنية وتقليص المسافة بين الأطراف الإقليمية والدولية، لا بد من تحقيق التوازن بين المقاربة الوطنية المتماسكة واحترام الخصوصيات السياسية للقوى السياسية.

إن ضمان فعالية الدبلوماسية العراقية في المحيط الإقليمي والدولي يتطلب دبلوماسية متعددة الأبعاد تستند إلى مبادئ البراغماتية المتوازنة في مجموعة من القضايا. وينبغي تطوير العلاقات مع الدول الأخرى على المستويين الإقليمي والدولي من خلال الحفاظ على قنوات مفتوحة وتبادل المعلومات ووجهات النظر بين الأطراف.

يتطلب النجاح في معالجة العقبات التي تعترض عملية التفاوض بالوسائل الدبلوماسية السرعة والتصميم على تحقيق الأهداف. ولذلك، ينبغي تعزيز البيئة الدبلوماسية من خلال إصلاح وتحسين عملية التفاوض والاستجابة السريعة للمشاكل..(نوري أحمد ، ٢٠١٤)

وتعتبر الدبلوماسية أداة مهمة في صياغة السياسة الخارجية للعراق، وتهدف إلى التوفيق بين المصالح المتنافسة والرؤى المختلفة. وينبغي أن تعمل الدبلوماسية على تحقيق المصالح الوطنية للدولة باستخدام كافة الوسائل المتاحة. وينبغي أن يكون هناك إدراك واضح للوضع الداخلي في العراق والوضع الدولي الراهن، وينبغي استخدام استراتيجيات التفاوض لتحسين أداء الدبلوماسية العراقية وتحقيق أهدافها. وينبغي بذل الجهود لإزالة الضغوط الإقليمية والدولية وبناء علاقات إقليمية ودولية مواتية. ينبغي اعتماد نهج علمي وواقعي في جميع الخطابات السياسية، بدلاً من الخطاب المرتجل الذي لا يحل مشاكل الماضي والتوترات التاريخية. ينبغي أن تكون الإجراءات السياسية في العراق مبنية بعناية على أسس علمية تتماشى مع مصالح البلاد وأهدافها..(عبدعلي فاضل ، ٢٠١٩)

ومنذ عام ٢٠٠٣، لعبت الدبلوماسية دوراً مهماً في تنشيط السياسة الخارجية العراقية. تطوير العلاقات بين الجانبين العراقي والتركي"..

ترتبط تركيا والعراق بعلاقات دينية وسياسية واقتصادية طويلة الأمد، ولم تخضع لتأثيرات سياسية خارجية. وقد تطورت العلاقات بين العراق وتركيا في أواخر التسعينيات مع بناء خط أنابيب النفط في السبعينيات من القرن الماضي الذي عزز العلاقات بين البلدين على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

وعلاوة على ذلك، تحصل تركيا على فوائد اقتصادية كبيرة من خطوط الأنابيب هذه، مما يسمح لكلا البلدين بمعالجة المشكلة مباشرة دون تدخل خارجي قوي. وعلى الرغم من وجود أوقات عصيبة في العلاقات العراقية التركية، إلا أن الدبلوماسية تمكنت من التغلب على الصعوبات، مثل قرار تركيا بقطع إمدادات المياه عن العراق لمدة شهر في التسعينيات، دون التأثير على العلاقات الثنائية من خلال الحوار الدبلوماسي..(زكي رواء ، ٢٠١١)

قامت تركيا ببناء العديد من السدود على نهري دجلة والفرات، بما في ذلك سد إليسو، وهو أكبر مشروع مائي تركي بعد سد أتاتورك. كان تأثير هذه السدود على العراق كبيراً في العقد الماضي وسيستمر كذلك في العقد القادم. تتحكم هذه السدود في تدفق المياه في نهري دجلة والفرات ولها تأثير كبير على الوضع الاقتصادي في العراق، وينعكس ذلك على القطاعين الزراعي والصناعي.

لذلك، فإن العراق بحاجة إلى فتح قنوات تفاوض دبلوماسية مع تركيا من أجل إيجاد حل مشترك لقضية المياه التي لها أهمية إنسانية واقتصادية وزراعية كبيرة لكلا البلدين. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إنشاء لجنة تفاوض مشتركة مخصصة لهذا الغرض. ومن شأن ذلك أن يسهم في تعزيز سياسة العراق الخارجية وتنشيط التعاون السياسي والاقتصادي مع تركيا..(مهداوي مثني ، ٢٠٢٠)

تتبنى سياسة العراق الخارجية استراتيجية تهدف إلى بناء علاقات إيجابية مع دول الجوار، وتركز بشكل خاص على التعاون مع الجارة تركيا. وقد وقّع العراق وتركيا اتفاقاً في عام ٢٠٠٨ يقضي بإنشاء الهيئة العليا للتعاون الاستراتيجي، بما في ذلك هيئة إدارية مشتركة تعمل على تعزيز العلاقات الثنائية.

وتنص الاتفاقية على إنشاء "مجلس أعلى للتعاون السياسي والاستراتيجي المشترك" من قبل رئيسي وزراء البلدين، على أن يشرف وزيرا خارجية البلدين على عمل المجلس. وسيضم المجلس أيضاً الوزراء المسؤولين عن التجارة والاستثمار والصناعة، ويمكن زيادة عدد الأعضاء مع تطور التعاون الثنائي.

ويهدف المجلس من خلال أنشطته إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والأمني والتعاون في مجال الطاقة بين العراق وتركيا، وتعزيز التبادلات التجارية ودعم مشاريع التنمية في مختلف المجالات، بما في ذلك الطاقة. ويشكل هذا التعاون الثنائي جزءًا مهمًا من سياسة العراق الخارجية تجاه تركيا، وهو وسيلة لحل المشاكل المشتركة بالطرق الدبلوماسية وحماية المصالح المتبادلة دون اللجوء إلى القوة..(مهدي يسري ، ٢٠١٨)

الخاتمة :

يعتبر العنصر الدبلوماسي من أهم العناصر والأدوات التي تستخدمها أي دولة لتنفيذ سياستها الخارجية في علاقاتها مع الدول الأخرى. ويشير العنصر الدبلوماسي في العلاقات الدولية إلى تفاعل المبعوثين الدوليين في القضايا المهمة التي تمثل أولويات في أذهان صانعي القرار السياسي الخارجي، مثل تنمية العلاقات الودية وتجنب الحرب والتوتر، وإقامة علاقات اقتصادية وسياسية وثقافية تساهم في استمرار الأمن والاستقرار في إطار التفاعل الإقليمي والدولي. والغرض من الدبلوماسية هو التوفيق بين المصالح والإرادات المتضاربة بين الدول، وتمهيد الطريق للتواصل بين الدول، وإيجاد ومعالجة الحلول للمشاكل والأزمات التي تشيع في تفاعل العلاقات الدولية.

كما ذكرنا أعلاه، فإن سياسة العراق الخارجية في ظل دستور ٢٠٠٥ تستند إلى مجموعة من القضايا والأزمات الإقليمية والدولية، ولا سيما كيفية تعامل العراق مع التحديات والتهديدات التي يواجهها وتفاعل البيئة الإقليمية التي تتسم أحياناً بالتنافر وعدم الاستقرار والصراع، والمخاطر الناجمة عن تأثيرها. وهو يستند إلى مبادئ وإرشادات عريضة وواضحة ويقوم على افتراضات واقعية .

على صناع القرار السياسي العراقي الذين ينظرون إلى الأحداث بواقعية أن يدركوا أن الثبات الجغرافي والحقائق التاريخية لا يمكن تجاوزها رغم تقاطع القوى الإقليمية. ولذلك، ومن أجل تجاوز تراكمات

الماضي، ينبغي على السياسة الخارجية العراقية أن تتبنى دبلوماسية متعددة الأبعاد تتبنى الانفتاح الاستراتيجي على مختلف القوى الإقليمية والدولية، وتركز على المشاكل مع دول الجوار الإقليمي، وتؤسس لمبادئ التعاون والشراكة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وينبغي أن تعمل على ذلك.

ولتمكين العراق من النجاح في تنفيذ أنشطة السياسة الخارجية التي تمكنه من تحقيق أهداف سياسته الخارجية بنجاح، ينبغي على صانعي القرار السياسي أن يأخذوا بعين الاعتبار التناقضات الداخلية والصراعات الخارجية وضرورة تحديد المخاطر والجهود المبذولة لحماية المصالح الوطنية والعمل على أساسها.

قائمة المصادر باللغة العربية :

١) إسماعيل .مازن.١٩٩٩ .السياسة الخارجية .مطبعة دار الحكمة .بغداد.

٢) بنيامين .دورين .٢٠١٥.السياسة العراقية الخارجية .الجامعة المستنصرية .المجلد ١٢.العدد٥١.العراق.

٣) حسين.علي .٢٠١١.السياسة الخارجية العراقية بعدعام٢٠٠٣.كلية العلوم السياسية .جامعة المستنصرية.ع١٨.

٤) حقي .سعد٢٠١٠.المتطلبات الاساسية للسياسة الخارجية العراقية .كلية العلوم السياسية .جامعة بغداد.

٥) خالد. يأمن .٢٠١٠.واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة .ط١.الهيئة العامة السورية .ع٥.دمشق .

٦) زكي فاضل .١٩٩٩.الدبلوماسية في عالم متغير .كلية العلوم السياسية.جامعة بغداد.

٧) زكي.رواء ٢٠١١.الابعاد المستقبلية للعلاقات العراقية .ط١.دار زهران للنشر .عمان٠

٨) زياد.علي .٢٠١٨.منطلقات السياسة الخارجية العراقية وخياراتها .ط١.بيروت .

٩) السيد .محمد١٩٩٩٠.نحليل السياسة الخارجية .ط٢.مكتبة النهضة العربية .القاهرة.

١٠) صبري.مقلد ،٢٠١٣ .السياسة الخارجية : الاصول النظرية والتطبيقات العملية ..ط١.مكتبة الاكاديمية.القاهرة.

١١) طلعت.صباح .٢٠١٣.الوجيز في الدبلوماسية والبروتوكول .ط٣.مطبعة كركي .بيروت.

١٢) عباس.كوثر.٢٠١٢ .التخطيط للدبلوماسية العراقية .بغداد .بيت الحكمة .

١٣) عبدالله .مصطفي .٢٠١١.موسوعة هلم العلاقات الدولية .ط١.دار الجماهيرية للنشر .بنغازي.

١٤) عبدالواحد .ناظم .٢٠١١.السياسة العراقية بعد حرب ٢٠٠٣ .دار مجدلاوي .عمان .

١٥) علوان ،غانم .٢٠١٣.السياسة الخارجية .دالا نزيه كركي .بيروت.

١٦) علي .فاضل .٢٠١٩.مستقبل العلاقات التركية العراقية أزمة المياه نموذجاً. مجلة الدراسات في العلوم الاجتماعية والانسانية .مركز ذي قار للدراسات .ع١٧

١٧) كاظم ،جلال .٢٠١٢.التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية العراقية في عالم متحول .ط١.بيت الحكمة .بغداد.

١٨) كريم.كرار .٢٠١٨.نحو دور عراقي فاعل في حلحلة الازمات الاقليمية :الدبلوماسية العراقية نموذجاً .ط١.مركز بلادي للدراسات .بيروت

١٩) كليفتون.بالمر ،نظرية السياسة الخارجية .ترجمة علي عبدالسلام. جامعة الملك سعود. الرياض .٢٠١١.

٢٠) مصباح.عامر .٢٠٠٨.نحو بناء إستراتيجية إقليمية في السياسة العراقية .كلية العلوم السياسية .جامعة المستنصرية .ع٢٦.

٢١) مهدي .يسري.٢٠١٥ .الحياد الاقليمي للسياسة العراقية .ع١٥.مركز النهرين .بغداد.

٢٢) نامق .العالي .٢٠١٠.النظرية التفاوضية وحل الصراعات الدولية .مجلة دراسات الدولية. مركز الدراسات الاستراتيجية. جامعة بغداد .ع١١.

٢٣) نعاس .صباح .٢٠١٢.استراتيجية السياسة الخارجية العراقية .جامعة بغداد .مركز الدراسات السياسية .ع٥١.

٢٤) النوري ، أحمد .٢٠١١، السياسة الخارجية .ط١.دار زهران .٢٠١١.

٢٥) نوري.أحمد .٢٠١٠.العلاقات العراقية التركية الواقع والمستقبل .ط١.مطبعة زهران للنشر.عمان .

٢٦) الهرمزي سيف .٢٠١٦.مقتربات القوة الذكية العراقية كآلية للتغير .المركز العربي .بيروت.

قائمة المصادر باللغة الانجليزية :

1. Abbas. Kawthar. 2012. Planning for Iraqi diplomacy. Baghdad. House of Wisdom.
2. Abdul Wahed. Nazem. 2011. Iraqi politics after the 2003 war. Majdalawi Publishing House. Amman.

3. Abdullah Mustafa. 2011. Encyclopedia of International Relations. 1st edition. Jamahiriya Publishing House. Benghazi.
4. Al-Harmuzi Saif. 2016. Approaches to Iraqi smart power as a mechanism for change. The Arab Center. Beirut..
5. Ali Fadel, 2019. The future of Turkish-Iraqi relations, the water crisis as a model. Journal of Studies in the Social and Human Sciences. Dhi Qar Center for Studies, p. 17..
6. Al-Nouri, Ahmed. 2011, Foreign Policy. 1st edition. Zahran Publishing House. 2011.
7. Al-Sayyid Muhammad 01999. Analysis of Foreign Policy. 2nd edition. Arab Nahda Library. Cairo..
8. Alwan 0Ghanem. 2013. Foreign Policy. Dala Nazih Karaki. Beirut.16-
9. Benjamin Doreen. 2015. Iraqi Foreign Policy. Al-Mustansiriya University. Volume 12. Issue 51. Iraq.
10. Clifton.Palmer. Foreign Policy Theory. Translated by Ali Abdul Salam. King Saud University. Riyadh. 2011.
11. Haqqi. Saad 2010. The basic requirements of Iraqi foreign policy. College of Political Sciences. University of Baghdad.
12. Hussein Ali. 2011. Iraqi foreign policy after 2003. College of Political Sciences. Al-Mustansiriya University. No. 18.
13. Ismail. Mazen. 1999. Foreign Policy. Dar Al-Hekma Press. Baghdad.
14. Karim. Karar. 2018. Towards an effective Iraqi role in resolving regional crises: Iraqi diplomacy as a model. 1st edition. My Country Center for Studies. Beirut.
15. Kazem, Jalal. 2012. New directions for Iraqi foreign policy in a changing world. 1st edition. House of Wisdom. Baghdad.
16. Khaled Yaman. 2010. The reality of the international balance after the Cold War. 1st edition. The Syrian General Authority. No. 5. Damascus.
17. Mahdi. Yousry. 2015. Regional Neutrality of Iraqi Politics. No. 15. Al-Nahrain Center. Baghdad.
18. Misbah Amer. 2008. Towards building a regional strategy in Iraqi politics. College of Political Sciences. Al-Mustansiriya University. No. 26..
19. Naas. Sabah. 2012. Iraqi Foreign Policy Strategy. University of Baghdad. Center for Political Studies. No. 51..
20. Namiq. Al-Aali. 2010. Negotiating Theory and Resolving International Conflicts. Journal of International Studies. Center for Strategic Studies. University of Baghdad. No. 11..

21. Nouri Ahmed. 2010. Iraqi-Turkish relations, reality and future. 1st edition. Zahran Publishing Press. Amman.
22. Sabri Moqlad, 2013. Foreign Policy: Theoretical Principles and Practical Applications. 1st edition. Academy Library, Cairo.
23. Talaat. Sabah. 2013. Al-Wajeez fi Diplomacy and Protocol. 3rd edition. Karaki Press. Beiru.t.
24. Zaki Fadel. 1999. Diplomacy in a Changing World. College of Political Sciences. University of Baghdad.
25. Zaki. Rawaa 2011. Future Dimensions of Iraqi Relations. 1st edition. Zahran Publishing House. Amman 0.
26. Ziad Ali. 2018. The starting points of Iraqi foreign policy and its options. 1st edition, Beirut.